مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة
وتمديدها، ١٩٩٥

نيويورك ١٧ نيسان/أبريل - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥

المكسيك: مشروع قرار

إن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

اقتناعا منها بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر الأخطار على البشرية وعلى بقاء الحضارة،

وإذ تلاحظ أنه برغم أوجه التقدم المحرز مؤخرا في ميدان نزع السلاح النووي، فإن الأمر يستلزم بذل المزيد من الجهود نحو إحراز هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة،

واقتناعا منها بأن الهدف النهائي لنزع السلاح النووي إنما يتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية،

وإذ تدرك أهمية الإبقاء على صلاحية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(١) بوصفها صك حيويا لتعزيز نزع السلاح النووي،

وإذ تشير إلى أهمية الحفاظ في هذه المعاهدة على توازن مقبول بين المسؤوليات والالتزامات المتبادلة التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية،

وإذ تؤكد من جديد الاقتناع بأن الانضمام العالمي للمعاهدة من شأنه أن يدعم إلى حد كبير السلم الدولي ويعزز أمن جميع الدول، ومن ثم تحت الدول التي ليست أطرافا في هذا الصك الدولي على الانضمام إليه بغير توافر،

وإذ ترغب في التأكيد على تدعيم المعاهدة باعتبار أنها تتوجه هدفا نهائيا يتمثل في إزالة الأسلحة النووية،

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٧٣ (د - ٢٢) المرفق.

وإذ تشير إلى أن المادة العاشرة من المعاهدة تنص في فقرتها الثانية على أن تعزز الدول الأطراف، بعد خمس وعشرين سنة من تنفيذ المعاهدة استمرار تنفيذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة.

واقتناعاً منها بأن القرار المتعلق بتمديد المعاهدة ينبغي أن يفضي إلى إحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي طبقاً لدبياجة المعاهدة ومادتها السادسة،

١ - تقرر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ...

٢ - تقرر أيضاً عقد مؤتمرات لاستعراض وتقييم المعاهدة كل خمس سنوات على أن تقوم المؤتمرات، تأكيداً لفعاليتها، بما يلي:

(أ) الحفاظ على هيكل اجتماعات الاستعراض من خلال إنشاء ثلاثة لجان رئيسية تستعرض كيفية تنفيذ كل حكم من أحكام المعاهدة وكيفية إمكان تعزيزها حفاظاً على توازن الالتزامات المتعهد بها؛

(ب) السعى نحو رسم أهداف محددة من أجل التوصل إلى الامتثال الكامل بكل حكم من أحكام المعاهدة بغير استثناء ودبياجتها، بما في ذلك، حيثما أمكن، رسم أهداف ذات إطار زمنية محددة؛

(ج) تعزيز العمل، ضمن سياق المعاهدة، على إقرار الترتيبات اللازمة لإجراء مفاوضات بشأن بنود محددة بين أي مؤتمر والمؤتمر الذي يليه؛

(د) يتولى مؤتمر عام ٢٠٠٠، كمهمة أولى له، تقييم الامتثال بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر عام ١٩٩٥ والخطوات المتخذة لتحقيق شمولية المعاهدة عالمياً؛

٣ - تحث جميع الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على إجراء مفاوضات مكثفة، على أساس أن ذلك مهمة ذات أولوية عليا، حول التوصل بأسرع ما يمكن وبما لا يتجاوز بأي حال عام ١٩٩٦، إلى إبرام معاهدة بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية؛

٤ - تؤكد من جديد اقتناعها بأنه ريثما يتتسنى التوصل إلى عقد معاهدة شاملة لحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتوقف عن إجراء جميع التجارب النووية سواء من خلال إجراءات وقف متفق عليه أو إجراءات وقف يتخذ من جانب واحد؛

٥ - تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ بأسرع ما يمكن مفاوضات بشأن معاهدة لحظر انتاج المواد الإنشطارية الموجهة للأغراض العسكرية بما في ذلك إمكانية فحص المواد المخزونة بالفعل؛

٦ - تحث جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تعمل بنشاط نحو المبادرة مبكراً إلى الاتفاق على نهج مشترك يتيح توفير الضمادات الالزمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، آخذة في الاعتبار قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، كما توصي بأن ينشط مؤتمر نزع السلاح في متابعة المفاوضات المكثفة بغية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن الإجراءات الدولية الملزمة المتعلقة بهذا الموضوع، وأن يدرج في تقريره السنوي المقبل الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فرعاً عن هذا الموضوع يغطي فيه أموراً شتى من بينها البدائل التي طرحت للمناقشة والتقدم الذي أمكن إحرازه؛

٧ - تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تقوم في ضوء البيانات التي أدلت بها خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، بوقف جميع عمليات إنتاج الأسلحة النووية مع مضاعفة جهودها لإجراء تحضيرات أخرى في ترسانات كل منها بغية إزالتها بصورة كاملة.